الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2015/EC.1/8/Report
22 June 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـــر

اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الأول
عمّان، 8-9 حزيران/يونيو 2015

موجز

عقدت اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها الأول في عمّان، في 8 و9 حزيران/يونيو 2015 بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا.

وتضمن جدول أعمال اللجنة مجموعة من البنود، أهمها التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية في تنفيذ توصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن، وإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين، وتقييم عمل الإسكوا. ونظرت اللجنة في عدد من القضايا الإقليمية والعالمية، ومن أبرزها وضع فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة؛ وموضوع تمويل التنمية؛ والإعداد لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015؛ ومفاوضات تغيّر المناخ؛ وأنشطة الإسكوا لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (بيجين+20) في المنطقة العربية. كذلك استعرضت اللجنة برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017، وتقارير اللجان الفرعية التي عقدت منذ الدورة الوزارية الثامنة والعشرين.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأبرز النقاط التي أثيرت في المناقشات، والتوصيات التي خلص إليها المجتمعون بعد مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول.....	6-4	3
ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	5	3
باء- التوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية.....	6	5
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	48-7	6
ألف- تنفيذ توصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن	10-7	6
باء- تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين	14-11	7
جيم- تقييم عمل الإسكوا	16-15	8
دال- فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة	20-17	9
هاء- تمويل التنمية	26-21	10
واو- الإعداد لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015.....	30-27	11
زاي- الإعداد لمفاوضات تغيّر المناخ.....	32-31	12
حاء- أنشطة الإسكوا لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 20 عاماً (بيجين+20) في المنطقة العربية	36-33	12
طاء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017	43-37	13
ياء- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها	46-44	15
كاف- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية	47	16
لام- ما يستجد من أعمال.....	48	16
ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الأول.....	49	16
رابعاً- تنظيم الاجتماع.....	57-50	16
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده.....	50	16
باء- الافتتاح	53-51	16
جيم- الحضور.....	54	17
دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	56-55	17
هاء- الوثائق.....	57	18

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	19
المرفق الثاني- قائمة الوثائق.....	21

مقدمـة

1- أنشئت اللجنة الفنية بموجب قرار اتخذته اللجنة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الرابعة والعشرين، التي عُقدت في بيروت من 8 إلى 11 أيار/مايو 2006. ثم اتخذت الإسكوا في دورتها الوزارية الثامنة والعشرين التي عقدت في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014 القرار 320 القاضي بتحويلها إلى اللجنة التنفيذية وتعديل صلاحياتها، لتكون أكثر قدرةً على تيسير الاتصال المباشر بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية التي تُعنى بها الإسكوا، وذلك من خلال تمكينها من عقد اجتماعات أكثر دورية، ومن رفع قراراتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الأول في فندق كمبنسكي في عمّان، يومي 8 و9 حزيران/يونيو 2015. فناقشت البنود المُدرجة على جدول أعمالها ومن ضمنها تنفيذ توصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن، وتنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين، وتقييم عمل الإسكوا. وتطرقت إلى قضايا إقليمية وعالمية كوضع فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة، وتمويل التنمية، والإعداد لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015، والإعداد لمفاوضات تغيّر المناخ، ومتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (بيجين+20) في المنطقة العربية. كذلك ناقشت برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017، وتقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها (لجنة النقل عن دورتها الخامسة عشرة، ولجنة الإحصاء عن دورتها الحادية عشرة، ولجنة الطاقة عن دورتها العاشرة، واللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها التاسعة).

3- ويعرض هذا التقرير أبرز مواضيع البحث والمناقشة، بالإضافة إلى التوصيات التي خلص إليها المجتمعون.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول

4- خلصت اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعها الأول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات حول المواضيع المدرجة على جدول الأعمال. ومن أهمّها:

ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

5- وجهت اللجنة التنفيذية إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) مواصلة موافاة الأمانة التنفيذية بتقارير الدول عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الثامنة والعشرين، وما يصدر من توصيات عن اللجان الحكومية الدولية؛

(ب) إعادة التأكيد على إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية والقيم والمبادئ التي نص عليها، وتفعيله على المستوى الوطني بدمج مضامينه في خطط التنمية الوطنية والمحلية؛

(ج) دعم السياسة التي تتبعها الأمانة التنفيذية في تقييم البرامج والمشاريع التي تنفذها، بما في ذلك صلاحيات فريق التقييم، واستراتيجية التقييم للمرحلة المقبلة؛

(د) الاستمرار في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وبذل المزيد من الجهود لتوجيه اهتمام الرأي العام الدولي إلى الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة وأثرها على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للشعب الفلسطيني، وعلى التنمية المستدامة؛

(هـ) تقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية في مساعيها لمساءلة إسرائيل ومحاسبتها على انتهاكاتها للقانون الدولي، ولا سيّما اتفاقية جنيف الرابعة؛

(و) التأكيد على أهمية المفاوضات الجارية حالياً حول وثيقة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وضرورة مضاعفة جهود التنسيق لضمان عدم المساس بأولويات المنطقة العربية خاصة التي تم اعتمادها في اجتماع لجنة تمويل التنمية في الإسكوا في نيسان/أبريل 2015، وكذلك المحافظة على مبدأ "المسؤولية المشتركة لكن المتباينة"؛

(ز) المشاركة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على أعلى المستويات لدعم أهداف التنمية وأولوياتها؛ وإشراك الخبراء والمختصين في لجان الصياغة المختلفة للتأكد من إدراج أهداف كل دولة في البيان الختامي للمؤتمر؛

(ح) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز القدرات في تمويل المشاريع التنموية، بما في ذلك تعبئة الموارد؛ وتعزيز دور القطاع الخاص؛ والإصلاح الضريبي؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتعزيز التجارة كمحرك للتنمية؛ وتوطيد التعاون المالي والتقني؛ والتخفيف من أعباء خدمة الدين؛ وتحقيق التناغم مع النظم الدولية؛

(ط) إيلاء الأهمية اللازمة لقضايا النزاعات في المنطقة العربية، وأثرها السلبي على قدرة الدول على تحقيق التنمية، ولا سيما على الحاجة إلى التمويل والأولويات التمويلية، والبحث في سبل تمويل إقليمية جديدة؛

(ي) دعم المساعي التي تقودها الإسكوا للتعبير عن الموقف العربي بشأن مجموعة من القضايا المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك في إطار الاجتماعات الدورية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة تحضيراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ك) المشاركة الفاعلة في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015، لضمان مراعاتها أولويات الدول العربية، وخاصة قضايا اللاجئين والاحتلال، ومبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"؛

(ل) الاستمرار في دعم نشاط الإسكوا في بناء قدرات المفاوضين العرب من أجل المشاركة الفعالة في مفاوضات تغيّر المناخ، وكذلك بالتوصيات التي صدرت عن الورشات التدريبية التي نظمتها الإسكوا؛

(م) المشاركة الفعالة في ورشة العمل الخامسة حول تغيّر المناخ في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015 والتحضير لها على المستويين الوطني والاقليمي، وكذلك المشاركة في الاجتماعات والأحداث الجانبية لمؤتمر الأطراف في باريس في أواخر عام 2015؛

(ن) الاستمرار في دعم نشاط الإسكوا في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقد نفذت مجموعة من الأنشطة في إطار بيجين+20 في المنطقة العربية، لتذليل التحديات التي لا تزال تواجهها المنطقة في تمكين المرأة وبناء قدراتها، وفي تحقيق المساواة، وخاصة إزاء ما تتعرض له المرأة من أعمال عنف وانتهاكات في حالات النزاع واللجوء؛

(س) التأكيد على أهمية تمكين المرأة وتمتعها بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتساوي مع الرجل في المسارات الدولية للتنمية الجاري التفاوض بشأنها حالياً؛

(ع) الاطلاع على برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017 وأولوياته والملاحظات التي أثيرت حوله في الاجتماع، والاتفاق على موافاة الأمانة التنفيذية بملاحظات الدول في موعد أقصاه 28 حزيران/يونيو 2015 حتى يتسنى إدراجها في الصيغة المعدلة لبرنامج العمل، وفقاً للموارد المتاحة، وموافاة الدول الأعضاء بالصيغة النهائية، وموافاة الدول بالملاحظات التي أخذ بها؛

(ف) اعتماد تقارير اللجان الفرعية التالية مع الأخذ بالملاحظات التي أبدتها وفود الدول الأعضاء بشأن التوصية 5 (ي) الصادرة عن لجنة الإحصاء:

- تقرير لجنة النقل عن دورتها الخامسة عشرة، الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2014/IG.1/8/Report؛
- تقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الحادية عشرة، الوثيقة E/ESCWA/SD/2015/IG.1/7/Report؛
- تقرير لجنة الطاقة عن دورتها العاشرة، الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2015/IG.1/7/Report؛
- تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها التاسعة، الوثيقة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/10/Report.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

6- وجّهت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) مواصلة تعزيز قدراتها في مجال التقييم، والأخذ بنتائجه في عمليات التخطيط والتنفيذ القادمة؛

(ب) دعم الدول الأعضاء لتفعيل إعلان تونس للعدالة الاجتماعية على المستوى الوطني من خلال وضع "دليل إرشادي" لصناع القرار حول كيفية إدراج مبادئ الإعلان في عملية التخطيط للتنمية؛

(ج) إعداد دراسة تفصيلية حول الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإمكانية اعتبارها من ممارسات الفصل العنصري (الأبارثايد) وعرضها على اجتماع اللجنة المقبل؛ ودراسة تفصيلية أخرى حول الكلفة الحقيقية للاحتلال الإسرائيلي التي يدفعها الشعب الفلسطيني، من خلال حساب التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتداعيات هذا الاحتلال وسياساته على مسار التنمية والظروف المعيشية للفلسطينيين؛

(د) إعداد تقارير دورية حول انتهاكات إسرائيل لمعاهدات ومواثيق القانون الدولي وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني، وتقديم هذه التقارير ولا سيما التقرير حول تأثير الاحتلال وممارساته على الاستدامة البيئية في فلسطين إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية؛

(هـ) زيادة الوعي العالمي بمعاناة الشعب الفلسطيني وانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ولحقوق الفلسطينيين من خلال بلورة خطة إعلامية تقوم على توسيع نشر المعلومات الإحصائية التي تبين انعكاسات الانتهاكات الإسرائيلية على المستويين الإنساني والحقوقي؛

(و) متابعة تنفيذ الوثيقة الختامية التي ستصدر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في الفترة 13-16 تموز/يوليو 2015، وبلورة رؤية عربية حول كيفية تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة؛

(ز) بناء قدرات الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لتخفيف آثار تغيّر المناخ والتكيف معها، وذلك في إطار مفاوضات تغيّر المناخ وكيفية الاستفادة من التمويل الأخضر وصناديق المناخ الأخضر؛

(ح) دعم الدول الأعضاء في دمج أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها في خطط التنمية الوطنية، ووضع مؤشرات أداء قابلة للجمع والرصد، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وذلك بما يتناسب مع أولوياتها المالية وقدراتها المؤسسية؛

(ط) دعم الدول الأعضاء في وضع خطط عمل وطنية في إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015، وفي تأمين التمويل اللازم لتفعيل خطة التنمية على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(ي) الاستمرار في تقديم الدعم للدول العربية لتطوير استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ك) توفير وثائق الاجتماعات الحكومية قبل ثلاثة أسابيع من موعد انعقادها؛

(ل) العمل على تنفيذ توصية اجتماع اللجنة الفنية الثامن حول تفعيل شبكة التعاون الفني للإسكوا، وتقديم تقرير تقييمي بهذا الصدد في الاجتماع القادم للجنة التنفيذية، واعتماد تقنيات إدارة المعرفة المشار إليها في الموقع الإلكتروني للإسكوا حتى تتمكن الدول الأعضاء وفريق عمل اللجنة التنفيذية من تبادل الخبرات وتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بكل بلد؛

(م) دعم الدول التي تمر بنزاعات والدول المتأثرة بها في وضع خطط وطنية لإعادة الإعمار والتنمية، وإعداد دراسة أولية حول تمويل عملية إعادة الإعمار من خلال إنشاء بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- تنفيذ توصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن
(البند 3 (أ) من جدول الأعمال)

7- في إطار هذا البند، عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/3(Part I)، التقدم المحرز في الإجراءات والأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء تنفيذاً لتوصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014).

وأوضح أمين سر اللجنة أن متابعة هذه التوصيات قد بدأت بالفعل خلال الدورة الوزارية السابقة. وشكر الدول التي قدمت تقاريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الدورة الوزارية وإعلان تونس، واستعرض جهود المتابعة ومنها مراجعة اسم قسم القضايا الناشئة والنزاعات الذي يتم العمل على تغييره في الإطار الاستراتيجي المقبل، وإنشاء لجنة حكومية بهذا الخصوص وهو ما تم تعليق النقاش حوله، وإنشاء مركز الإسكوا للتكامل الاقتصادي العربي الذي عُرض تصور بشأنه على الدورة الوزارية واقرته. ثم تطرّق إلى تغيير اسم اللجنة الفنية، وطلبات الهيئات الفرعية عقد اجتماعاتها بصورة سنوية، وتعزيز شعبة الإحصاء، ومضاعفة الجهود لدعم المفاوضات حول التنمية المستدامة عبر المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وإعداد مراجعة لصلاحيات شبكة التعاون الفني لتكون أكثر فاعلية على أن تقدم في الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

8- وأشاد مندوب الإمارات العربية المتحدة بتغيير اسم اللجنة وتوسيع صلاحياتها، وتمنى من الأمانة التنفيذية حث الدول على رفع مستوى تمثيل البلدان المشاركة ليتناسب مع مستوى القرارات التي يجب أخذها، في حين رأى ممثل دولة قطر أن مندوب الدولة يمثل الدولة برمتها. وتحدّث مندوب فلسطين عن مراجعة شبكة التعاون الفني ونوه بأهمية تفعيلها، وشدّد على أهمية ربط الإحصاءات والخطط بالسياسات، متمنياً تكثيف جهود شعبة الإحصاء وتعزيز دورها. وتطرّق إلى جسامة التحديات التي تواجه البلدان العربية وتستدعي تطوير آليات للتشاور المشترك، وأبدى تحفّظه على تأجيل البت بموضوع اللجنة الحكومية للقضايا الطارئة والنزاعات. وطلب ممثل اليمن من الإسكوا تكثيف العمل على مواضيع إعادة الإعمار بعد النزاعات.

9- وفي معرض الرد على تعليقات مندوبي الدول الأعضاء، أوضح رئيس شعبة الإحصاء أن الإسكوا ملتزمة بتوصيات لجنة الإحصاء في اجتماعها الأخير من خلال توسيع نطاق عملها ليطال مجالات إحصائية غير مغطاة بشكل كافٍ، والاستفادة بشكل أكبر من البيانات التي توفرها الهيئات الوطنية. وقد وضعت استراتيجية عمل للفترة 2016-2020 لتطوير عمل الإسكوا مع الدول الأعضاء، من خلال بناء قدرات الهيئات الوطنية وتطوير أنظمة إحصائية وطنية شاملة.

10- وشكرت الأمينة التنفيذية المشاركين على مداخلاتهم، وأشارت إلى أن الإسكوا تعمل حثيثاً على موضوع النزاعات ومحاولة استباقها والتعامل مع نتائجها، سواء من خلال البرنامج العادي الممول من الميزانية أو من خلال موارد إضافية من خارج الميزانية، وهي تشكل المصدر الأكبر للتمويل. فبرنامج تقدير كلفة الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني سيكون الأول من نوعه في تقدير كلفة الاحتلال من جميع الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية والاجتماعية. كذلك تعمل الإسكوا بمشاركة 120 خبيراً سورياً ومساهمة أكثر من 1000 باحث وسياسي واقتصادي من جميع أطياف المجتمع السوري على برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا الذي سيتم إطلاقه قريباً. وهي تعد برامج مشابهة لليمن وليبيا بالتعاون مع خبراء وجهات وطنية تنتمي إلى جميع الأطياف السياسية.

باء- تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين

(البند 3 (ب) من جدول الأعمال)

11- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/3(Part II)، التقدم المحرز في برنامج عملها تنفيذاً لإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014). فتطرّقت إلى التدابير المتخذة لتنفيذ مختلف التوصيات، على غرار الاجتماع التشاوري الإقليمي بالتعاون مع منظمات المجتمع

المدني والدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة؛ والدراسات الفنية حول الحماية الاجتماعية كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ودليل المعلومات حول أشكال جديدة من المشاركة في المنطقة؛ واليوم العالمي للعدالة الاجتماعية؛ والمؤتمر الإقليمي حول الحماية الاجتماعية والتنمية في المملكة العربية السعودية؛ ومشروع حساب الأمم المتحدة حول تعزيز قدرات بلدان نامية مختارة لتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج عامة قائمة على المساواة؛ وتقرير التنمية الاجتماعية الأول حول العدالة الاجتماعية في المنطقة.

12- وشاركت الإسكوا في مؤتمر "دراسات المياه الإجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في مأدبا يومي 28 و29 أيلول/سبتمبر 2014. وتعمل حالياً، في إطار متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (بيجين+20)، على إعداد دراسات حول وصول المرأة إلى العدالة في المنطقة العربية، وزواج الأطفال، وتقييم وضع المرأة العربية في ظل التطورات الوطنية والإقليمية. ومن الأنشطة الأخرى التي تقوم بها رصد واقع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتتّبع تداعياته على ضوء التطورات الإقليمية والدولية، وتحليل آثاره المعوّقة لتحقيق العدالة؛ وإجراء مسوحات للأسر المعيشية في فلسطين بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد غيرت تسمية البرنامج الفرعي 4 من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" إلى "التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي". أما بالنسبة إلى تغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية"، فتقوم الأمانة التنفيذية بالتنسيق مع المجموعة العربية في نيويورك لاختيار التوقيت المناسب لرفع قرار بهذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

13- وأعرب ممثل فلسطين عن تقديره لدعم الإسكوا المستمر لبلده، ولا سيما من خلال القرار الخاص بفلسطين الذي تم اعتماده في الدورة الثامنة والعشرين (القرار 316، (د-28))، وخص بالشكر الإمارات العربية المتحدة والعراق على دعمهما المستمر. وشدّد على الحاجة إلى متابعة الزخم في تنفيذ إعلان تونس وتحديد مفهوم العدالة بشكل واضح وشمولي، ومن ثم تحويله إلى خطوات عملية تدرج في الخطط الاستراتيجية للدول الأعضاء وبرامج عملها، والانتقال إلى عمليات متابعة التنفيذ والقياس. وقد اتفق ممثل اليمن مع ممثل فلسطين على هذه الملاحظة.

14- وشكرت الأمينة التنفيذية مندوبي الدول على مداخلاتهم وأوضحت أن مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم عميق ومتعدد الأبعاد، وأن الإسكوا تعمل على بلورته منذ زمن، وقد توصلت إلى تحديد ثلاث ركائز أساسية تبنى عليها العدالة هي المساواة في الحقوق، والمساواة في الفرص، والإنصاف في مستوى المعيشة. وأوضحت السيدة ريما خلف أن اللجوء في بعض الأحيان إلى أدوات مثل الحصص، يخرج عن مبدأ المساواة، لكنه يعتمد لتصحيح خللٍ أساسي، وإنصاف المهمشين. وقد ترافق تطوير مفهوم العدالة مع إيجاد أساليب للمتابعة والقياس، من خلال تحديد المؤشرات الرئيسية لقياس العدالة. وسيتم نشر هذه المؤشرات في دليلٍ إرشادي يصدر مع التقرير العربي حول العدالة في المنطقة العربية الذي يجري العمل عليه حالياً في الإسكوا.

جيم- تقييم عمل الإسكوا
(البند 3 (ج) من جدول الأعمال)

15- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة، في إطار هذا البند، تقرير تقييم عمل الإسكوا استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/3(Part III). وتضمن التقرير شرحاً لمبادىء المساءلة والتعلّم، وللمنهج الجديد الذي اعتمدته الإسكوا في التقييم والذي يراعي المعايير التي يعمل بها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في منظومة الأمم المتحدة. وأوضح العرض خطة التقييم لعامي 2016-2017 وجهود مكتب الرقابة الداخلية التابع للأمم

المتحدة الذي يعمل على تقييم عمل الإسكوا منذ شهر نيسان/أبريل 2015 والذي سيُصدر تقريره خلال الربع الأول من عام 2016. ودعت الأمانة التنفيذية المشاركين إلى التعاون مع مندوبي المكتب في حال اتصلوا بهم للاستفسار عن عمل الإسكوا.

16- ولم ترد أية تعليقات من المشاركين في معرض هذا البند.

دال- فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة
(البند 4 (أ) من جدول الأعمال)

17- عُرض على اللجنة التنفيذية في إطار هذا البند التقرير السنوي عن تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني الوثيقة ((E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part I)، وذلك بناء على طلب الدول الأعضاء في الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا في القرار 316 (د-28). وعرض التقرير أمثلة عن انتهاك إسرائيل مواد رئيسية من اتفاقية جنيف الرابعة، كتهجير أكثر من 10,000 امرأة حامل خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في صيف 2014، ومنع وصول المرضى الفلسطينيين إلى الخدمات الطبية، واستهداف المستشفيات ومراكز الإسعاف. وتطرق النقاش إلى كيفية تفعيل القانون الدولي، وتحديداً احترام أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وركز العرض على الممارسات والسياسات الإسرائيلية التعسفية من استيلاء على الأرض واستيطان وقمع منهجي، على غرار استيلاء الهيئات الإسرائيلية التي تدير المستوطنات على 40 في المائة من أراضي الضفة الغربية و35 في المائة من أراضي القدس الشرقية، وبناء الجدار الفاصل، ومنع حوالي 8 إلى 12 مليون لاجئ من العودة إلى أرضهم، وسحب تصاريح الإقامة من أكثر من ربع مليون فلسطيني، وهدم الأبنية ومنع البناء، وفرض قيود على الحركة، وحرمان الفلسطينيين من الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية،بالإضافة إلى سياسات العقاب الجماعي كالاعتقال التعسفي لأكثر من 800,000 فلسطيني، والحصار على غزة، وقتل المدنيين والأطفال. وبيّن تداعيات هذه الممارسات، من إعاقة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، وأزمات إنسانية حادة، وتفاقم اعتماد الأسر الفلسطينية على المساعدات، وازدياد البطالة (42 في المائة في غزة و17 في المائة في الضفة الغربية) والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور الصحة النفسية.

18- وحث العرض على تعزيز الدعم للشعب الفلسطيني وزيادة الوعي بالانتهاكات الإسرائيلية وانعكاساتها، ودعم المؤسسات الفلسطينية في جهودها لمحاسبة إسرائيل، والنظر بشكل أكثر تعمقاً في خروقات إسرائيل للقانون الدولي.

19- وأثنى ممثل مصر على العرض الوافي، وطالب بنشر المزيد من هذه الأرقام لزيادة الوعي بها خاصة في المجتمع الدولي. وأشاد بالنهج الذي تعتمده الإسكوا في توثيق الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للإحتلال الإسرائيلي على مستقبل التنمية في فلسطين، ودعا إلى تعزيز هذا الاتجاه في مواجهة الخطاب الإعلامي الاسرائيلي الذي يستخدم الأرقام لينقل حقائق مغلوطة. وقدم ممثل فلسطين معلومات إضافية عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في البناء، واعتبر أن القضية الفلسطينية قد تكون السبب الرئيسي لما يحصل في المنطقة العربية ككل؛ داعياً الأشقاء العرب إلى زيادة دعمهم للقضية الفلسطينية. ولأن الأرقام، على أهميتها، لا تعكس الألم الإنساني اليومي الذي يعاني منه الفلسطينيون، اقترح تضمين التقرير توثيقاً لتجارب حية توضح هذه الصورة أكثر. وأثنى مندوب اليمن على ما تقدّم، ووافق مندوبا مصر وفلسطين على ضرورة إيصال هذه الحقائق لأكبر شرائح ممكنة من المجتمع، ودعا الأمانة التنفيذية إلى دعم الدول الأعضاء في ذلك.

20- ورداً على هذه التعليقات أعربت الأمينة التنفيذية عن تقديرها للاقتراحات المذكورة وأوضحت أن الاسكوا ستحاول توسيع رقعة نشر التقرير والبيانات والحقائق المذكورة فيه، كما ستعمل على أن تصبح عملية تقدير الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين جزءاً دائماً من الملف الفلسطيني.

هاء- تمويل التنمية
(البند 4 (ب) من جدول الأعمال)

21- بحثت اللجنة في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part II)، حول أهمية التمويل في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، نظراً للتحديات التي يطرحها الطلب على تمويل المشاريع التنموية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ويتناول التقرير الوضع الحالي للتمويل في المنطقة العربية، والمبادرات التمويلية الحديثة، والتحديات المطروحة والفرص المتاحة، كما تطرق إلى عملية الإعداد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المزمع عقده في أديس أبابا، في تموز/يوليو 2015.

22- وأشار العرض إلى احتياجات تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية خلال الفترة 2015-2030 والمقدّرة بحوالى 3.6 ترليون دولار، وإلى التقديرات الأولية لكلفة إعادة إعمار البلدان العربية التي عانت من النزاعات، والمقدّرة بحوالى 650 مليار دولار. واستعرض المحطات الهامة في مجال التمويل من أجل التنمية على غرار مؤتمر مونتيري عام 2002، الذي انبثق عنه توافق آراء مونتيري حول تمويل التنمية، ومؤتمر المتابعة الدولي في الدوحة عام 2008، الذي خلص إلى إعلان الدوحة لتمويل التنمية. ودعيت الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير لدعم تمويل التنمية، مثل تعبئة المزيد من الموارد، وإشراك القطاع الخاص، وإصلاح النظام الضريبي، والتعاون المالي والفني الدولي. واختتم العرض بلمحة عن الخطوات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لدعم الدول الأعضاء وأهمها تخصيص الدورة التاسعة للجنتها الفنية المعنية بتمويل التنمية في المنطقة العربية (عمّان، 7-8 نيسان/أبريل 2015) لتنسيق ومواءمة المواقف العربية إزاء تمويل التنمية المستدامة، وإنشاء فريق عمل يُعنى بتمويل التنمية، وإبرام شراكات استراتيجية مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية. ودعيت الدول الأعضاء إلى المشاركة الكثيفة في مؤتمر أديس أبابا الذي سيعقد في تموز/يوليو 2015.

23- وتعليقاً على عرض الأمانة التنفيذية، أكد ممثل مصر أن على الدول العربية الاستفادة من المحافل الاقليمية مثل الإسكوا وجامعة الدول العربية لتعزيز التفاهم حول قضايا تمويل التنمية، وتفادي تنصل الجهات العالمية من القيام بالتزاماتها تجاه الدول النامية تذرّعاً بأمور داخلية. وعليه، طالب الإسكوا بتعزيز قدرة المفاوضين العرب الذين سيشاركون في المؤتمر القادم. واعتبر أن إنشاء بنوك إقليمية تنموية هي مشاريع واعدة، وأن الإسكوا هي المكان المناسب لطرح فكرة إنشاء بنك عربي للتمويل التنموي، على غرار بنك مجموعة البريكس وبنك الاستثمار الأوروبي.

24- وتساءلت ممثلة العراق عن توفر دراسات حول التحديات التي تواجه الدول العربية في تمويل المشاريع. وشدّد مندوب الأردن على أهمية بناء شراكات حقيقية بين الدول سواء عالمياً أو إقليمياً، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص ونقل التكنولوجيا ومعالجة الديون. ودعا إلى توحيد موقف الدول العربية في مؤتمر تمويل التنمية في أديس أبابا والمؤتمر المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام 2015. وأثنى ممثل الأردن على اقتراح مندوب مصر بإنشاء بنك عربي للتنمية وإعادة الإعمار، ولفت النظر إلى كلفة النزوح واللجوء نتيجة النزاعات في المنطقة العربية على الدول المضيفة مثل لبنان والأردن التي تصنّف كدول متوسطة الدخل، في حين أنها بحاجة للمساعدة لتحمل العبء الاقتصادي والاجتماعي المستجد.

25- ورأى ممثل اليمن أن المنهجية التي تستخدم لحساب كلفة النزاع يجب أن تأخذ في الاعتبار كلفة إعادة الإعمار والبناء بعد انتهاء النزاع. وأضاف مندوب فلسطين أن العديد من الدول العربية ولا سيما فلسطين تعتمد حالياً بشكلٍ كبير على المساعدات الخارجية، ولذلك من المهم جداً أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته تجاهها، على أن يراعي الدعم الأولويات الوطنية والمحلية للمجتمع المستهدف.

26- ورداً على ما تقدم، أوضحت الأمانة التنفيذية أن التحديات في مجال تمويل التنمية كثيرة، على غرار العوائق التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضعف كفاءة المؤسسات والآليات المناسبة لتمويل إعادة الإعمار، واستمرار حالة عدم الاستقرار والنزاعات. وشددت على أهمية مشاركة الدول الأعضاء بكثافة في المؤتمر الدولي الثالث للتنمية.

واو- الإعداد لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015
(البند 4 (ج) من جدول الأعمال)

27- ناقش المشاركون في إطار هذا البند جهود الإسكوا في الإعداد لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part III). وتطرقت الوثيقة إلى التحولات التي تشهدها المنطقة العربية حالياً، والأولويات التنموية، والتحديات المطروحة في غالبية الدول الأعضاء، وأهمية تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. واستعرضت مبادرات الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية والشركاء الإقليميين لتنسيق مواقف الدول الأعضاء في إطار هذه المفاوضات، ولا سيما من خلال تنظيم المنتدى العربي الثاني الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة من 5 إلى 7 أيار/مايو 2015 في البحرين. وتناول العرض أوجه التلاقي بين المسارات الثلاثة للمفاوضات القائمة (أي مؤتمر تمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليو، وقمة أهداف التنمية المستدامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر، ومفاوضات تغيّر المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر). وتوقف عند محطات عربية هامة ساهمت في بلورة الرؤى والمواقف الإقليمية، على غرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض، 2013)، ومؤتمر أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015 (عمّان، أيار/مايو 2014)، والاجتماع التشاوري العربي حول أطر المساءلة في خطة التنمية لما بعد عام 2015 (تونس، أيلول/سبتمبر 2014)، والمؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015 (شرم الشيخ، تشرين الثاني/أكتوبر 2014)، والقمة العربية السادسة والعشرون (شرم الشيخ، آذار/مارس 2015)، والدورة التاسعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا (عمّان، نيسان/أبريل 2015)، والدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة (البحرين، أيار/مايو 2015).

28- وفي معرض التعليق على هذا البند، أعرب مندوب مصر عن قلقه من أن التحدي القادم بالنسبة للدول العربية هو في وسائل التنفيذ والمتابعة والمساءلة. فالدول العربية تعرف أهدافها، لكن ليس لديها فكرة واضحة عن كيفية ترجمة هذه الأهداف إلى خطط عملية وتنفيذها. وطالب الأمانة التنفيذية بالمساعدة في هذا الخصوص، ولا سيما في وضع مؤشرات واقعية ومرتبطة بالظروف الإقليمية. كذلك أبدى مندوب دولة عُمان قلقه من عدم تضمن الأهداف الجديدة التزاماً من الدول المتقدمة بدعم الدول النامية، خلافاً للخطة التنموية السابقة، وطالب الأمانة التنفيذية للإسكوا بوضع إطار واضح للتنفيذ والمتابعة. ووافق مندوب المملكة العربية السعودية على اقتراحات مندوبي مصر وعُمان مؤكداً أن الأهداف طوعية وليست ملزمة، وطلب من الإسكوا مساعدة الدول الأعضاء في تحديد شكل تقارير التقييم المتوقعة.

29- وشدد مندوب الأردن على دور المكاتب الإحصائية في اقتراح مؤشرات قابلة للقياس ومساعدة الدول الأعضاء على توفير البيانات اللازمة ذات القابلية للمقارنة إقليمياً وعالمياً. وأعرب مندوب اليمن عن قلقه من أن بعض الدول قد لا تستطيع تحقيق بعض هذه الأهداف دون دعم. ونبّه ممثل قطر إلى عدم إغفال حاجة الدول العربية إلى السلام من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ليكون السعي إلى تحقيق السلام جزءاً لا يتجزأ من المطالب التنموية العربية. وشدد مندوب فلسطين على الحاجة إلى الدعم الذي تقدمه الإسكوا لضمان التناسق بين الخطة العالمية والخطط الوطنية، وعلى ضرورة دمج الغايات التنموية في المبادرات التنفيذية على المستوى المحلي. وتطرق إلى ضرورة التقييم الدوري وتساءل عن آليات المتابعة وما تتطلبه من قدرات إحصائية.

30- وفي معرض الرد، أوضحت الأمانة التنفيذية أن الطابع التشاوري للمفاوضات يتيح فرصة كبيرة للدول الأعضاء للتأثير في الخطة المقبلة، وأن التفكير في التحديات مهم لاستباقها، ولهذا دأبت الإسكوا على دعوة المفاوضين للمساهمة باقتراحاتهم وتعليقاتهم، وأكدت أخيراً على التزامها بدعم الدول الأعضاء في ما يحتاجون إليه بهذا الخصوص. وأضافت الأمينة التنفيذية أن عمل الإسكوا في عدة قطاعات يوفر لها القدرة على دعم الدول وتمكينها من النظر في الأهداف المتداخلة ومؤشراتها، وعلى تعزيز قدرات الهيئات المختصة بالتنفيذ والمتابعة. ومن المتوقع عقد اجتماعات عربية مع جامعة الدول العربية بعد إقرار أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لدراسة الخيارات المتاحة وطرق التنفيذ والمتابعة.

زاي- الإعداد لمفاوضات تغيّر المناخ
(البند 4 (د) من جدول الأعمال)

31- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً حول عمل الإسكوا في الإعداد لمشاركة الدول الأعضاء في المفاوضات الدولية بشأن تغيّر المناخ، وذلك بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part IV). وعرض التقرير جهود الإسكوا في تطوير قدرات المفاوضين العرب في المواضيع المطروحة للتفاوض بشأن تغيّر المناخ، من خلال تنظيم أربع ورش عمل بالتعاون مع جامعة الدول العربية للتعريف بتاريخ عملية التفاوض، وعرض نتائج مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC/COP). وأكدت الإسكوا أنها بصدد تنظيم ورشة عمل أخرى حول هذا الموضوع بالتعاون مع جامعة الدول العربية خلال عام 2015، استعداداً لمؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (UNFCCC/COP-21) الذي سيعقد في باريس، في كانون الأول/ديسمبر 2015.

32- ورأى مندوب مصر أن من أبرز التحديات التي تواجه مفاوضات تغيّر المناخ أن الدول العربية في الموقع نفسه مع أكبر الملوثين الصناعيين عالمياً مثل الصين والهند. من هنا، ينبغي تحديد موقف عربي واضح وموحد، خاصة في ظل محاولة الدول المتقدمة التنصل من موضوع المسؤولية المشتركة والمتباينة، ما يمكن أن يضعف موقف الدول العربية في ما يتعلق بالمخرجات المتوقعة من مفاوضات باريس، ويحد من قدرة الدول النامية على الاستفادة من عملية التنمية. ودعت الأمانة التنفيذية إلى المزيد من التنسيق، وأكّدت على الدور الأساسي للمفاوضين، وشجعتهم على تعزيز مواقفهم بتشكيل تكتلات، مبدية استعداد الإسكوا لدعم المفاوضين بتوفير فرص التشبيك والحوار، وبناء القدرات.

حاء- أنشطة الإسكوا لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (بيجين+20) في المنطقة العربية
(البند 4 (هـ) من جدول الأعمال)

33- استعرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part V) حول الجهود الإقليمية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+20) في المنطقة العربية. فتطرقت إلى البرنامج

الذي أعده مركز المرأة في الإسكوا، والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وجامعة الدول العربية بشأن التحضير لاعتماد التقرير الإقليمي حول تنفيذ الإعلان ومنهاج العمل.

34- وتعليقاً على العرض، رأى مندوب مصر أن قضية المرأة هي قضية محورية في عملية التنمية، وأنها لا تزال تستلزم عملاً دؤوباً بالرغم من الإنجازات المحققة، مشدداً على أهمية بعض الوسائل المستخدمة، كالكوتا، التي، رغم عدم تمتعها بشعبية كبيرة، هي من الوسائل المرحلية المهمة. وركّز على أهمية تعليم المرأة وإتاحة الفرص الاقتصادية لها بالتكافؤ مع الرجل. ورأى مندوب فلسطين أن وضع المرأة في المنطقة العربية في تدهور مستمر، ومهدد حالياً بأخطار غير مسبوقة. وشدد على ضرورة عدم الاكتفاء بإصدار القوانين بل دعمها بالخطوات الإجرائية التي تضمن تنفيذها. أما ممثلو عُمان والإمارات العربية المتحدة والسودان، فأشاروا إلى الإنجازات الكبيرة التي تحققت للمرأة في الدول العربية، ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة حيث تتمتع بالمساواة في فرص التوظيف والرواتب.

35- وأشار ممثل اليمن إلى أن الشريعة الإسلامية تنصف المرأة ولا تميز ضدها، لكن الممارسات الناتجة عن بعض العادات والتقاليد الاجتماعية هي التي أدت إلى هضم حقوقها. واتفق مع مندوب فلسطين على أن التعليم يشكل مدخلاً أساسياً لمواجهة التمييز ضد المرأة. أما مندوب الأردن، فرأى أن المرأة لا تزال تخضع للتمييز السلبي في التعليم الجامعي، وفي المشاركة الاقتصادية والسياسية. وأشار مندوب الجمهورية العربية السورية إلى الظروف غير الإنسانية التي تتعرض لها النساء في مناطق النزاعات الحالية، مؤكداً أن الوضع خطير ويحتاج إلى التصدي له بجدية.

36- وختمت الأمانة التنفيذية بالتأكيد على أهمية متابعة وضع المرأة بالمؤشرات المناسبة، وبذل المزيد من الجهود في موضوع العنف ضد النساء، وسد الثغرات العديدة التي تعيق وصولهن إلى العدالة، وإعمال القوانين، والانتقال من مفهوم قياس التحسن بالأرقام إلى قياسه على أساس الحق ومستوى الفعالية.

طاء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017
(البند 5 من جدول الأعمال)

37- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة التنفيذية في إطار هذا البند برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/6. وتضمنت الوثيقة عرضاً للتوجه العام للبرنامج، والأهداف والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز لكل من البرامج الفرعية السبعة التي يتكوّن منها برنامج العمل، بالإضافة إلى الأنشطة المقترح تنفيذها من الميزانية العادية أو من حساب الأمم المتحدة للتنمية أو من موارد من خارج الميزانية. ودعت الأمانة التنفيذية في ختام العرض المشاركين لتقديم ملاحظاتهم على برنامج العمل. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 يأخذ في الاعتبار الأولويات المستجدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

38- وشكر مندوب الإمارات العربية المتحدة الإسكوا على جهدها الواضح في البرنامج، وطلب توضيح بعض المصطلحات والعبارات مثل الإدماج الاجتماعي، والحكم الصالح، والمهاجرين، وتحفّظ عن الموافقة على مفاهيم الهجرة الدولية ما لم يتم توضيح معناها وخاصة في الفقرة 19-37. واعتبر أن البرنامج يعمم بعض التوصيفات على جميع الدول العربية دون تمييز، مثل عبارة "السياسات الاجتماعية لم تحقق التنمية" في الفقرة 19-38، ولا يفرّق في الكثير من الأحيان في ما بينها لجهة الإنجازات في مجال العدالة الاجتماعية ودور

المرأة، ولا سيما أن الإمارات العربية المتحدة حققت نجاحات على هذه الأصعدة. كذلك تحفظ عن الموافقة على أي فقرات أو نصوص تتعارض مع المعتقدات الدينية والثقافة السائدة في دولته بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، ورأى أن البرنامج لم يركز بما فيه الكفاية على الربط بين إحلال السلام والاستقرار في المنطقة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

39- ورحّب مندوب فلسطين بجهود الإسكوا خلال السنوات الأربع الماضية على توسيع رؤيتها ونطاق عملها الاستراتيجي، معرباً عن قلقه في الوقت نفسه مما رآه من "حلقات مفقودة" بين الاتجاه الاستراتيجي والمستوى التنفيذي. ورأى أن بعض الالتزامات والنواتج المذكورة في الإطار الاستراتيجي لا تظهر بشكل واضح في الإنجازات والمؤشرات، على غرار موضوع المساواة بين الجنسين. وبعض المؤشرات تحتاج إلى إعادة صياغة كي تصبح واضحة وقابلة للقياس، لذلك، اقترح إضافة بند حول تقديم الدعم الفني للبلدان الأعضاء في ما يتعلق بدمج التنمية المستدامة في الخطط الوطنية. وتساءل مندوب فلسطين عن غياب التركيز على موضوع الشباب في برنامج التنمية الاجتماعية وغياب دليل العدالة الاجتماعية من النواتج، وعن عدم وضوح مجالات قياس التنمية المستدامة في برنامج الإحصاء. أما في ما يتعلق ببرنامج المرأة، فعبر عن قلقه من غياب مشاريع ميدانية مما يؤثر على القدرة لتمويل هذه الجهود، خاصة في ظل الأولويات المتزاحمة على الموارد، وأكد على أهمية المساواة لتحقيق أي تقدم تنموي فعال.

40- ورأى مندوب اليمن أن البرنامج مترابط بشكل جيد، وأن الوثيقة لم تبرز هذا التكامل بشكل واضح، متسائلاً عن طبيعة الدعم المقدم للدول الأقل نمواً. ودعا إلى توضيح المؤشرات المتعلقة بقضايا المرأة والشباب والتوظيف والتشغيل والحماية الاجتماعية، وإلى توضيح آليات الصمود في وجه الأزمات التي لم تذكر بوضوح. واتفق مع زملائه في أن بعض الأبعاد الاستراتيجية لم يُحدَّد لها مؤشرات إنجاز، مثل الحكم الرشيد على سبيل المثال، معتبراً أن الإطار الاستراتيجي يجب أن يغطي عملية إعادة البناء وإعادة السلام الاجتماعي بعد النزاعات.

41- وأشار ممثل المملكة العربية السعودية إلى أهمية أن يأخذ البرنامج في الاعتبار الظروف غير المستقرة في البلاد العربية، والنزاعات التي تشكل تهديداً مستمراً لجهود التنمية. وأوضح أن برامج السياسة الاجتماعية موجهة لتقديم المساعدة بدل التنمية، مما لا يتناسب مع احتياجات الدول الأعضاء. وأبدى تحفظه على تعابير عدم المساواة والإقصاء وهشاشة وضع المرأة، مبدياً قلقه حيال موضوع الاقتصاد الأخضر كونه يتعارض مع المورد الأساسي في معظم دول المنطقة وهو النفط. وطالبت عُمان بالتركيز على موضوع الشباب، وتوحيد المصطلحات الإحصائية والمؤشرات الرئيسية لتسهيل القياس، ومراعاة الشريعة الإسلامية في موضوع المساواة بين الجنسين.

42- ورداً على التعليقات، أعربت الأمانة التنفيذية عن استعدادها لتقديم وثيقة ملخصة عن برنامج العمل في المستقبل، موضحة أن الصيغة الحالية هي الصيغة المعتمدة في مكتب الأمم المتحدة في نيويورك. وعلى أساس هذه الصيغة، قد تندرج بعض المواضيع تحت عناوين عدة، مثل موضوع الشباب الذي يندرج مثلاً تحت عنوان التنمية الشاملة، والسياسة الاجتماعية، وغير ذلك. وبينت الأمانة التنفيذية توفر برامج ميدانية تعنى بالمرأة، منها شبكة إلكترونية إقليمية لتبادل الممارسات الجيدة والتعاون الإقليمي في مجال تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين، وقاعدة معلومات إلكترونية تتعلق بالمؤشرات المختلفة لرصد مدى تقدم الدول في وضع السياسات والخطط والبرامج التي تعنى بالمساواة. وأوضحت أن موضوع المساواة بين الجنسين لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وأن الإسكوا تلتزم ببرنامج عملها المبني على الأسس والمواثيق الدولية، والذي يراعي خصوصيات كل دولة من الدول الأعضاء.

43- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن برنامج العمل لم يتضمن موضوع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 لعدم إطلاقهما رسمياً بعد، ومن المتوقع إضافتهما للبرنامج لاحقاً في حال طلبت الدول الأعضاء ذلك. وذكرت بأن الأهداف الجديدة طوعية ومتنوعة، ما يمنح الدول الأعضاء مرونة في اختيار الأهداف المناسبة لأولوياتها. كذلك لدى الدول الأعضاء هامش كبير من المرونة لإضافة ملاحظاتها إلى برنامج العمل، ولا سيما أنه يوضع أساساً بالتشاور معها. وبناءً على ما تقدم، ستمنح الدول مدة اسبوعين لمراجعته، ترسل بعدها ملاحظاتها إلى الأمانة التنفيذية، التي بدورها تدرج المناسب من هذه الملاحظات في البرنامج المعدّل، وتوافي الدول الأعضاء به. وفي حال عدم الأخذ بملاحظات دولة ما، تقوم الأمانة التنفيذية بالكتابة إليها لتوضيح السبب.

ياء- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها
(البند 6 من جدول الأعمال)

44- عرضت في إطار هذا البند أربعة تقارير لأربع هيئات من الهيئات الفرعية السبع في الإسكوا عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا والاجتماع الأول للجنة التنفيذية. وتضمنت هذه التقارير، بالإضافة إلى التوصيات، مواضيع البحث والمناقشة ومعلومات عن تنظيم هذه الدورات والاجتماعات، وعن المشاركين فيها والوثائق المعروضة خلالها. وأوضح أمين سر اللجنة أن هذا البند يضاف لأول مرة إلى برنامج اللجنة الفنية بعد أن أصبحت اللجنة التنفيذية واتسعت صلاحياتها. وقد اطلعت اللجنة على هذه التقارير واعتمدتها، مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات التي قدمت حول التوصية (ي) الموجهة إلى الأمانة التنفيذية في تقرير لجنة الإحصاء. وهذه التقارير هي:

(أ) تقرير لجنة النقل عن دورتها الخامسة عشرة E/ESCWA/EDGD/2014/IG.1/8/Report؛

(ب) تقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الحادية عشرة E/ESCWA/SD/2015/IG.1/7/Report؛

(ج) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها العاشرة E/ESCWA/SDPD/2015/IG.1/7/Report؛

(د) تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها التاسعة E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/10/Report.

45- وفي معرض مناقشة هذه التقارير، أشار مندوب فلسطين إلى التوصية (ي) الموجهة إلى الأمانة التنفيذية حول دعوة الأجهزة الإحصائية للمشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية للإسكوا، ورأى أن تحديد الوفود المشاركة في الاجتماعات هو من مسؤولية نقطة الاتصال الوطني، ويتم تنسيقها داخلياً مع جهات الاختصاص، ولا حاجة لتوجيه رسائل منفصلة. وأيد وجهة نظر ممثل فلسطين كل من ممثلي الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وسلطنة عُمان والسودان وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. وأضاف ممثل الجمهورية العربية السورية أنه لا مانع من التواصل مباشرة مع الجهات الفنية المختصة بعد التنسيق أولاً مع نقطة الاتصال الأساسية التي تحددها الدولة نفسها، بينما تمنى الوفد المصري التواصل مع نقطة الاتصال بشكل رئيسي، إلا إذا كانت المراسلة موجهة إلى أحد الوزراء بعينه.

46- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن هذه الآلية في التنسيق هي المتبعة بالفعل، وطلبت من الدول الأعضاء مخاطبة الإسكوا في حال حدوث أي خلل لمعالجته، كما أوضحت الخلفية التي استندت إليها توصية لجنة الإحصاء. ففي إطار نقاش حول تفعيل إعلان تونس للعدالة الاجتماعية كان البند الأول منه بلورة مؤشر لقياس العدالة الاجتماعية في العالم العربي، طلب المشاركون إشراك رؤساء الهيئات الإحصائية في الاجتماعات

الوزارية لإثراء النقاش بخبراتهم الإحصائية. وتم الاتفاق على اعتماد التوصيات مع الأخذ بالاعتبار ملاحظات المشاركين حول هذه التوصية.

كاف- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية
(البند 7 من جدول الأعمال)

47- اتفق المجتمعون على عقد الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في كانون الأول/ديسمبر 2015، على أن تحدد الأمانة التنفيذية التاريخ بالتشاور مع رئاسة اللجنة.

لام- ما يستجد من أعمال
(البند 8 من جدول الأعمال)

48- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الأول
(البند 9 من جدول الأعمال)

49- اعتمدت اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعها الأول التوصيات المعروضة عليها والمستخلصة من النقاشات، وقدمت ملاحظاتها على التوصيات، على أن تُجرى عليها التعديلات المقترحة وتُدرج في تقرير شامل عن أعمال الاجتماع ونتائجه.

رابعاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

50- عُقد الاجتماع الأول للجنة التنفيذية في فندق كمبنسكي في عمّان في 8 و9 حزيران/يونيو 2015. وعملاً بصلاحيات اللجنة التنفيذية التي تنص على تزامن ولاية رئاسة هذه اللجنة مع رئاسة الدورة الوزارية للإسكوا، تولت البحرين رئاسة اللجنة التنفيذية بحكم توليها رئاسة الدورة الوزارية الثامنة والعشرين، التي عقدت في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014. وتولت الإمارات العربية المتحدة منصب نائب الرئيس الأول، وتونس منصب نائب الرئيس الثاني، والسودان منصب المقرر.

باء- الافتتاح

51- افتتحت اللجنة التنفيذية اجتماعها الأول في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين 8 حزيران/يونيو 2015، في فندق كمبنسكي في عمّان. وألقى السيد فؤاد البحارنة، رئيس دائرة منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية في وزارة الخارجية في مملكة البحرين ورئيس الاجتماع الأول للجنة التنفيذية، كلمة مملكة البحرين. فرحّب بالحضور، وشدد على أهمية العمل سوياً من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف التنمية في الدول العربية.

52- ثم ألقت الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة استهلتها بالترحيب بالحضور ورئاسة الاجتماع، وتطرقت فيها إلى التحديات الشديدة الخطورة التي تواجه المنطقة العربية، من أحداث تؤدي إلى التهجير وازدياد الفقر وتفكك المجتمعات، تمسي فيها الحاجة إلى التكامل

والتعاون أكثر ضرورةً وإلحاحاً. وأشارت الدكتورة خلف إلى أن استبدال اللجنة الفنية باللجنة التنفيذية، ذات الصلاحيات الأوسع والقدرة الأكبر على أخذ القرارات، هو خطوة مهمة لتحسين قدرة الإسكوا على دعم الدول الأعضاء في تخطيط مبادرات التنمية وتنفيذها.

53- وعرضت الدكتورة خلف المسارات الثلاثة التي تشكّل أهم محطات الحوار الدولي حول التنمية وهي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا الذي سيعقد في تموز/يوليو 2015، وقمّة تحديد خطة التنمية الدولية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر في نيويورك، ومؤتمر الأطراف الحادي والعشرون حول تغيّر المناخ في باريس في أواخر العام، مشيرةً إلى المبادرات التي أطلقتها الإسكوا لدعم المفاوض العربي. كذلك تطرقت إلى برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2016-2017 وتقارير اجتماعات الهيئات الفرعية، وتمنّت على المشاركين تقديم اقتراحاتهم وتوصياتهم بشأنها.

جيم- الحضور

54- شارك في الاجتماع الأول للجنة التنفيذية ممثلون عن الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

55- أقرت اللجنة التنفيذية في جلستها الأولى جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح الاجتماع.

2- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3- قضايا المتابعة:

(أ) تنفيذ توصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن؛

(ب) تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين؛

(ج) تقييم عمل الإسكوا.

4- القضايا الإقليمية والعالمية:

(أ) فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة؛

(ب) تمويل التنمية؛

(ج) الإعداد لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015؛

(د) الإعداد لمفاوضات تغيّر المناخ؛

(ه) أنشطة الإسكوا لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (بيجين+20) في المنطقة العربية.

5- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017.

6- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها:

(أ) تقرير لجنة النقل عن دورتها الخامسة عشرة؛

(ب) تقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الحادية عشرة؛

(ج) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها العاشرة؛

(د) تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها التاسعة.

7- موعد ومكان انعقاد الاجتماع المقبل للجنة التنفيذية.

8- ما يستجد من أعمال.

9- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول.

56- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.1/L.2.

هاء- الوثائق

57- يتضمن المرفق الثاني بهذا التقرير مجموعة الوثائق التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد زياد عبيدات
مدير مديرية خطط وبرامج التنمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة هزار بدران
رئيس قسم البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة رغد الشخانبة
باحث أول لقسم البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي
وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيد نزار فيصل المشعل
مدير إدارة الاتفاقيات الاقتصادية واللجان المشتركة
وزارة الاقتصاد

السيدة سمية الجناحي
إداري أول
مكتب سعادة الوكيل للشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيدة حنان عبدالله القاضي
باحث اقتصادي
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

السيد فؤاد صادق البحارنة
رئيس قسم منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات والتكتلات الإقليمية
وزارة الخارجية

السيد كميل عبدالله الرمضان
سكرتير ثالث
إدارة المنظمات الدولية
وزارة الخارجية

الجمهورية التونسية

السيد فتحي بن معاوية
مستشار الشؤون الخارجية
سفارة الجمهورية التونسية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد طالب أبو سرية
مستشار
سفارة الجمهورية العربية السورية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية السودان

السيد محمد المعتز سر الختم اسماعيل محمود
مساعد وكيل
وزارة التجارة

السيد طه محمد أحمد
مساعد مدير المنظمات الدولية
وزارة التجارة

جمهورية العراق

الدكتورة ازهار حسين صالح الربيعي
مدير عام دائرة العقود العامة الحكومية
وزارة التخطيط

السيدة مروة علي حمد
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد حمد بن جبر بن سعود المحروقي
مدير عام الشؤون الإدارية والمالية
المجلس الأعلى للتخطيط

السيدة سعاد بنت محمد بن يوسف الفاضل
مديرة دائرة التعاون الفني
المجلس الأعلى للتخطيط

فلسطين

السيد محمود عطايا
مدير عام قطاع التنمية الاجتماعية بالإنابة
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

السيد أحمد عباس
وكيل مساعد لشؤون التخطيط التنموي
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

دولة قطر

سعادة السيد خالد بن محمد الباكر
مدير إدارة التعاون الفني الدولي
وزارة الخارجية

السيد أسامة عثمان الفكي محمد أحمد
استشاري التعاون الدولي
إدارة التعاون الفني الدولي
وزارة الخارجية

السيد ناصر صالح آل عبد الغني
باحث علاقات دولية ثالث
إدارة التعاون الفني الدولي
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيدة شروق الخليل
باحث أول علاقات خارجية
وزارة المالية

السيدة منيرة الخليفي
باحث علاقات خارجية
وزارة المالية

جمهورية مصر العربية

سعادة السيد مجدي راضي
مساعد وزير الخارجية
وزارة الخارجية

المملكة المغربية

السيد السعيد الركراكي
وزير مفوض
سفارة المملكة المغربية
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة مريم الضو
كاتب الشؤون الخارجية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

المملكة العربية السعودية

السيد عبدالله علي المرواني
وكيل الوزارة المساعد للتخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية اليمنية

السيد محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	2	E/ESCWA/2015/EC.1/L.1
تنظيم الأعمال	2	E/ESCWA/2015/EC.1/L.2
قضايا المتابعة	3	E/ESCWA/2015/EC.1/3
تنفيذ توصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن	3 (أ)	E/ESCWA/2015/EC.1/3(Part I)
تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين	3 (ب)	E/ESCWA/2015/EC.1/3(Part II)
تقييم عمل الإسكوا	3 (ج)	E/ESCWA/2015/EC.1/3(Part III)
القضايا الإقليمية والعالمية	4	E/ESCWA/2015/EC.1/5
فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة	4 (أ)	E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part I)
تمويل التنمية	4 (ب)	E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part II)
الإعداد لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015	4 (ج)	E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part III)
الإعداد لمفاوضات تغيّر المناخ	4 (د)	E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part IV)
أنشطة الإسكوا لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (بيجين+20) في المنطقة العربية	4 (ه)	E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part V)
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017	5	E/ESCWA/2015/EC.1/6
تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها	6	E/ESCWA/2015/EC.1/7
تقرير لجنة النقل عن دورتها الخامسة عشرة	6 (أ)	E/ESCWA/EDGD/2014/IG.1/8/Report
تقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الحادية عشرة	6 (ب)	E/ESCWA/SD/2015/IG.1/7/Report
تقرير لجنة الطاقة عن دورتها العاشرة	6 (ج)	E/ESCWA/SDPD/2015/IG.1/7/Report
تقرير اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها التاسعة	6 (د)	E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/10/Report
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/2015/EC.1/INF.1